

دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود

أ. عربي بومدين*

Abstract :

There is no doubt that the institution of university, through the scientific research in today's world, is playing an important role in the development process, and the international experiences in this field prove it, because the fundamental axe of advanced economies resides in the appraisal of the scientific research and use it as a tool of the economic development. Thus, this paper will address the reality of the university and scientific research in Algeria, in an attempt to discuss an important issue related to the opportunities and constraints of the Algerian university for the sake of carrying the role for which it was founded, which is the contribution to the development process.

Keywords: university, scientific research, economic development, knowledge economy, Algeria.

الملخص:

لا شك أن المؤسسة الجامعية، ومن خلال البحث العلمي في العالم اليوم، باتت تلعب أدوارا مهمة في العملية التنموية، ودليل ذلك التجارب العالمية في هذا المجال، فالاقتصاديات المتقدمة عمودها الأساس هو ترمين البحوث العلمية وتسخيرها أداة في خدمة التنمية الاقتصادية، انطلاقا من ذلك ستعالج هذه الورقة البحثية واقع الجامعة والبحث العلمي في الجزائر، في محاولة لمناقشة قضية مهمة تتعلق بالفرص والقيود التي تعترض الجامعة الجزائرية في سبيل قيامها بالدور التي وجدت لأجله، ألا وهو المساهمة في العملية التنموية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، التنمية الاقتصادية، اقتصاد المعرفة، الجزائر.

* أستاذ مساعد ب، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة-جامعة الشلف.

مقدمة:

يشهد عالم اليوم حركية وتطورات هائلة في شتى المجالات، بفضل التدفق العلمي والمعلوماتي السريع، حيث أصبح العلم أداة حاسمة لدى الدول لتحقيق رقيها وازدهارها، وبلوغها مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، فضلا على أن الدول اليوم أصبحت تركز أكثر فأكثر على رأس المال البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل اتجاه النظريات الحديثة للتنمية إلى التركيز على محورية الفرد على اعتبار أن الإنسان هو محرك كل عملية تنموية وهدف لها في نفس الوقت، على خلاف النظريات الكلاسيكية التي ركزت على تراكم رأس المال المادي.

وضمن هذا السياق فإن المؤسسة الجامعية ومن خلالها الأبحاث العلمية، ومراكز البحث أصبحت تلعب دورا مهما في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، فضلا على أن الدول أصبحت تخصص ميزانيات معتبرة لتمويل الأبحاث العلمية، ودعم المشاريع الأكاديمية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء، زيادة على دور هذه الأخيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنوط بالدولة.

وفي هذا الإطار تظهر العلاقة الوظيفية بين مخرجات الجامعة الجزائرية المتمثلة في أبحاثها العلمية وبين التنمية الاقتصادية، أي دور الجامعة الجزائرية في الدفع بعجلة التنمية لتحقيق أهدافها، من خلال قياس مدى فاعلية هذه المؤسسة في التنمية، وهل حقيقة هناك ترابط بينها وبين السوق في محاولة لتشريح الفرص المتاحة والقيود المعرقة كي تلعب هذا الدور الاستراتيجي المنوط بها. وعليه ستعالج هذه الورقة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الجامعة الجزائرية أن تساهم بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية؟

إن الهدف من هذا البحث هو الكشف عن العلاقة القائمة بين الجامعة الجزائرية والتنمية الاقتصادية و الوقوف على مدى مساهمتها في ذلك، ولذلك ارتأينا تقسيم البحث إلى خمسة محاور ، يتضمن **المحور الأول**: ضبط المفاهيم الأساسية الخاصة بهذا المجال، **المحور الثاني**: البحث عن العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، **المحور الثالث**: أهم المعوقات التي واجهت وتواجه الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية، **المحور الرابع**: يتضمن عرض لأهم التجارب الناجحة في النهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بالبحث العلمي، ويتضمن **المحور الخامس** والأخير : إستراتيجيات تفعيل دور الجامعة الجزائرية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية .

المحور الأول: ضبط مفاهيم الدراسة:

1. مفهوم الجامعة:

حسب تعريف قاموس Merriam Webster تعتبر الجامعة مؤسسة عالية المستوى غرضها التدريس والبحث، ومنح شهادات أكاديمية خاصة لمن يرتادونها؛ إحدى هذه الشهادات تُمنح للمتخرجين في طور دراسات التدرج undergraduate وعادة ما تسمى بشهادة الليسانس؛ في حين تمنح الجامعة شهادات عليا للباحثين في طور دراسات ما بعد التدرج post-graduation والتي عادة ما تشمل شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه.¹

يمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة، تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه، إيصاله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة. إن مهمة الجامعة لا تنحصر في الحفاظ وإيصال المعارف، بل لا بد لها من إنتاجها أيضا، من خلال البحث العلمي. تعتبر الجامعة كذلك خدمة عامة، فهي تشارك في بناء المجتمع، ومصدر للتطور الاجتماعي، الثقافي والإقتصادي؛ ويقع على عاتق الجامعة تكوين الإطارات التي تحتاجها الدولة. ولا بد لتكوين الجامعة أن يأخذ في عين الاعتبار حاجات المجتمع ومتطلباته وانشغالاته.²

2. مفهوم البحث العلمي:

يغطي البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، فهو المعيار الذي يمكن تصنيف هذه الأخيرة من خلاله، والبحث العلمي "هو استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي، ويمكن تعريفه أيضا: "البحث العلمي وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة". فالبحث العلمي هو بمثابة الوسيلة التي تمكننا من المعرفة، وتوجه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللفروض، والبحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالظواهر.³

كما يعرف البحث العلمي أيضا: " بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث" من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى "مشكلة البحث"، باتباع طريقة علمية منظمة

تسمى "منهج البحث" بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث"⁴.

3. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تشير التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المنسقة، المتضافرة والملموسة المتخذة من قبل المجتمعات وواضعي السياسات، والتي تعمل على تحسين مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية للمنطقة المعنية. ويعرفها البروفيسور "مايكل تودارو" Michael Todaro أنها تحسن ظروف المعيشة تلبية حاجات المواطنين وزيادة ثقتهم في مجتمع أكثر حرية وعدالة. وهو يقترح أن الطريقة الأكثر دقة لقياس التنمية الاقتصادية هو مؤشر التنمية البشرية، الذي يأخذ في عين الاعتبار معدلات نمو الأمية، ومتوسط العمر الذي بدوره له تأثير واضح على الإنتاجية، ويمكن أن يؤدي إلى النمو الاقتصادي.⁵ ويمكن أن تشير التنمية الاقتصادية كذلك إلى التغيرات الكمية والنوعية في الاقتصادات القائمة، وتشمل التنمية الاقتصادية تنمية رأس المال البشري، وزيادة نسبة نمو الأمية، وتحسين البنى التحتية، وتحسين مجالات الصحة والسلامة وغيرها من المجالات التي تهدف إلى زيادة الرفاهية العامة للمواطنين.

بشكل عام، عادة ما تكون التنمية الاقتصادية محط اهتمام الحكومات لتحسين مستوى المعيشة وذلك من خلال خلق فرص العمل، ودعم الابتكار والأفكار الجديدة، وخلق الثروات، وتحسين جودة الحياة. وغالبا ما يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الأهداف التي تحاول تحقيقها هذه الأخيرة، والتي تشمل بناء أو تحسين البنى التحتية (مثل الطرق والجسور وما إلى ذلك)؛ تحفيز الاستثمارات الجديدة؛ تحسين نظام التعليم من خلال إنشاء مدارس جديدة وتحسين نوعية التكوين فيها؛ وتحسين السلامة العامة لدى أفراد المجتمع.⁶

4. مفهوم الكفاءة:

الكفاءة هي مفهوم عام يشمل القدرة على استعمال المهارات والمعارف الشخصية في وضعيات جديدة داخل حقل معين، وبالتالي فالكفاءة تعني القدرة، أي كل ما يجعل الفرد قادرا على فعل شئ ما ومؤهلا للقيام به، أو إظهار سلوك أو مجموعة سلوكيات تتناسب مع وضعية ما. مثل القدرة على تعريف الأشياء أو على المقارنة بينها... والقدرة على التحليل والاستخلاص.. إلخ، كل هذه النشاطات عبارة عن قدرات.⁷

5. وظائف الجامعة:

لا شك أن للجامعة دور محوري وأساسي في المجتمع، بحيث يرى في هذا الصدد الأستاذ "عمار بوحوش": "إن دور الجامعات يتمثل في تهيئة الجو لرجال العلم والمعرفة لكي يضعوا التصورات أمام كبار المسؤولين وقادة المجتمع، وتزويدهم بالحقائق والتحليلات العلمية التي تمكنهم من فهم جوهر القضايا الاجتماعية، واتخاذ القرارات الدقيقة، أو سن القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة والمجتمع"⁸. فبناء على هذا التعريف فإنه لا يمكن حصر دور الجامعة في تكوين وتخريج اطارات بشرية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى صناعة وإنتاج المعرفة، فضلا عن تقديم الآليات العلمية الصحيحة والدقيقة التي تمكن قادة المجتمع والدولة من بناء قراراتهم على أرضية علمية تساهم في رقي وتطور المجتمع.

انطلاقا من ذلك وتأسيسا عليه يمكن القول أن وظائف الجامعة تكمن في ثلاث وظائف رئيسية⁹:

- قيام الجامعة في تقديم المعرفة ونشرها، وذلك من خلال التعليم والتدريس، وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف والمهارات، بغية إعداد إطارات بشرية في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع، وهو الأمر الذي يساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية.
- تقوم الجامعة بدور أساسي ومحوري في عملية البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الانسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية، إذ يساهم ذلك في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية ويجاد حلول سريعة وفعالة لمشاكل تأخر التنمية الاقتصادية.
- يكمن دور الجامعة في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية، والتنشئة ونشر الوعي، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية، وتعزيز القيم المجتمعية والحفاظ عليها.

المحور الثاني: الجامعة والتنمية الاقتصادية في الجزائر: أية علاقة؟

لا شك أن التنمية تعتمد على مجموعة من العوامل، على غرار رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والتكنولوجي، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع¹⁰. فالتنمية لا تحتاج فقط إلى متطلبات مادية بالدرجة الأولى، بل تنصرف إلى وجود رأس مال بشري مؤهل في إطار تقوية مجتمع المعرفة، وبناء ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يجعل من الفرد محور هذه العملية. وهي الأهداف التي ركزت عليها مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، والتي بدأت في الصدور كل سنة بداية من سنة 2001، والتي يمكن من خلالها

قياس مستوى التنمية البشرية والرفاه البشري انطلاقا من عدة مؤشرات، ومن بين أهم هذه المؤشرات التعليم¹¹.

يمكن القول أن التنمية والجامعة (التعليم) يلتقيان في عنصر مشترك وهو الإنسان، بحيث أن التعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، كما أن التنمية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع، وإتاحة التقدم والتطور له، والدفع به إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، هذه الأخيرة تتوقف فعاليتها ونجاحاتها على وجود الجامعة كمؤسسة تعليمية في تنمية المورد البشري وتأهيله بأن يكون قادرا على التكيف مع المتطلبات العصرية للنهوض بالتنمية، والتي بات الإنسان محورا أساسيا لها، بحيث جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1993 تحت عنوان: "مشاركة الناس" بأن التنمية البشرية هي: "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس". وهو ما يعني الاستثمار في قدرات البشر وإعطاء الفرص لهم¹².

وبالعودة إلى علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية في الجزائر فتجد الإشارة أولا إلى أن ظهور الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي كان مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ومع إطلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة 1971، فكانت متطلبات نموذج التنمية الاقتصادية الذي تم الشروع في تنفيذه ابتداء من إطلاق مخطط الثلاثي الأول سنة 1967 تفرض إعادة هيكلة عميقة لمنظومة التربية والتكوين بشكل عام ومنظومة التعليم العالي بشكل خاص، وبالفعل فإن مخطط التصنيع الذي تم تصميمه لتنمية الاقتصاد الوطني قد نتج عنه حاجة ملحة لإطارات سامية، ومن ثم تم تحديد توجه جديد ومهام جديدة أوكلت إلى منظومة التعليم العالي، حيث تمت إعادة الهيكلة هذه وفق أربعة محاور رئيسية: إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي، وتنظيم بيداغوجي جديد للدراسة، وتكثيف النماء في التعليم العالي، وإعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية¹³. وتوالت بعدها العديد من القوانين والإصلاحات في إطار منظومة التعليم العالي، غير أن هذه الإصلاحات تبقى هيكلية لا ترقى إلى المستوى المطلوب فتشريح واقع الجامعة الجزائرية اليوم وتوصيفها الدقيق، فضلا عن مشاكلها واخفاقاتها، واحتلالها ذيل ترتيب الجامعات في العالم إنما يعكس بوضوح فشل هذه الإصلاحات في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية انطلاقا من تطوير منظومة البحث العلمي في الجزائر كونها لا تخرج عن إطار المقاربة التي تأخذ بها الحكومة في تسيير مؤسساتها التعليمية، ومن بينها الجامعة، ويظهر ذلك بصفة جلية من خلال فهم مرتكزات السياسة العامة التعليمية في الجزائر. وسياسة التعليم العالي والبحث العلمي¹⁴ المنتهجة في إطار مخططات ومشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى طبيعة النظام السياسي في الجزائر، وفلسفته في التعامل مع هذه القطاعات الاستراتيجية، ويظهر ذلك في¹⁵:

- إعطاء فرص للشباب كي يحصلوا على شهادات كي تمكنهم من احتلال مواقع اجتماعية.
- تقديم الدعم المالي للجامعات كي تقوم بإعداد موظفين للدولة.
- اعتبار الأساتذة مجرد مؤطرين ومدرسين، أو موظفين إداريين تنتهي مهمتهم عند التدريس والتلقين دون الارتقاء الى وضع التصورات والنظريات العلمية.
- اعتبار الجامعة قطاع خدماتي للمتعلمين وليس قطاع إنتاجي.
- الاهتمام بالجوانب المادية وتشبيد وبناء الهياكل الجامعية في الجزائر، وإهمال الكتاب الجامعي والنشر والتأليف الذي يمثل عمود وأساس التعليم الجامعي، ومن ثم انعكاساته على ضعف المؤطر والطالب، ومن ثم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في حين أن دور الجامعة لا بد أن يتخطى هذه الوظائف الكلاسيكية، إلى وظائف أخرى تمكنها من المساهمة الفعالة في بناء قوة الدولة داخليا وتعزيز مكانتها خارجيا، بما يتماشى ووظائفها الجديدة والتحديات التي تواجهها في إطار عالم يزداد تعولما، وضمن هذه النظرة يطرح التساؤل الجوهرى : وهو لما يراد للجامعة الجزائرية أن تبقى حبيسة هذه النظرة الأحادية؟

والإجابة على هذا التساؤل يستدعي الكشف عن العلاقة الجدلية القائمة بين الجامعة والنظام السياسي بالجزائر كونها ترجع بدرجة كبيرة إلى طبيعة النظام السياسي بالجزائر، فهل هو حقيقة ينبع من رغبة سياسية حقيقية في تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية أم محاولة فقط للتسويق السياسي وإيجاد المثقف التقليدي ونخبة ملحقه بالنظام السياسي؟ خاصة في إطار مسألة شراء السلم الاجتماعي وتهميش أو تغييب دور الجامعي في العملية السياسية والاجتماعية والتنموية، فضلا عن غياب التحفيز، التشجيع، وتهميش دور العلوم الانسانية في عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم التنمية الانسانية المستدامة¹⁶، فضلا عن قلة الدعم المادي والمعنوي، وضعف فرص التواصل الفكري والعلمي بين الأستاذ والطالب، بين الأستاذة المؤطرين والأجانب، وهو ما يجعلهم حبيسي رؤية واحدة ويجرمهم من الاستفادة من الخبرات الأجنبية، ذلك أن الجامعة التي تعطي شهادات لطلابها وتعجز عن إتاحة الفرصة لهم للاستفادة من الخبرات سوف لن تساهم في عملية التنمية الوطنية. ناهيك عن غياب كلي لدور الأبحاث العلمية والمكتبيات العلمية وتثمينها والعمل بنتائجها وتوصياتها، وهنا علينا أن نطرح سؤالا ملحا يتمثل في: هل أخذت السلطة السياسية في الجزائر يوما منذ تأسيس الجامعة الجزائرية بتوصيات الأبحاث الجامعية والندوات والمكتبيات العلمية رغم ما يصرف على ذلك من أموال ضخمة؟ وأخيرا ما تعلق بالعراقيل البيروقراطية التي تواجه الأستاذ والباحث والطالب على حد سواء¹⁷.

فبناء على المؤشرات السابقة التي تبين بوضوح مكانة وموقع الجامعة الجزائرية ضمن استراتيجية النظام السياسي في عملية التنمية أمكن القول أن عملية اقحام الجامعة الجزائرية في عملية التنمية غير مخطط له وغير مفهوم المعالم وغامض، لأنه وكنتيجه لهذا ستبقى الجامعة حبيسة هذه العراقيل مما يجعلها على هامش التنمية وليس دافعا لها.

وفي ذات السياق فقد كشفت مختلف التقارير الدولية أن البحث العلمي يساهم ما بين 25 و45 بالمائة في النمو الاقتصادي، بحيث لم تتمكن الجزائر من تسجيل سوى 0.22 بالمائة كإنجاز في الفترة ما بين 1998-2002،¹⁸ وهو بطبيعة الحال رقم ضعيف جدا ولا يعكس حجم الإنفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، بحيث يأخذ ذلك حصة معتبرة من الميزانية العامة للدولة كل سنة.

وفي هذا السياق فإن البحث العلمي يتطلب تخصيص ميزانية من أجل القيام بالأبحاث والدراسات واقتناء التجهيزات اللازمة ودفع مرتبات الباحثين، وبالتالي فإن نجاح البحث العلمي في أي دولة يتوقف على حجم المبالغ المالية المخصصة لها وكيفية ترشيد استخدامها، وإذا أخذنا مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الداخلي الخام الاجمالي نلاحظ أن الجزائر قبل سنة 1988 سجلت أدنى المستويات، واستمر الوضع لسنة 1999 حين أقرت المادة 21 من القانون التوجيهي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 0.2 % إلى 1 % سنة 2000 وذلك بعد انشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي. كما اتخذت تدابير أخرى مثل الحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث، وإزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة العلمية.¹⁹

كما استفاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي اضافة لهذه المخصصات من برامج هامة ففي اطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث منح التعليم العالي 18.9 مليار دج، ومنح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية كبرى حيث خصص له حوالي 12.38 مليار دينار جزائري، وأما في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي معا 154.63 مليار دج، في حين أن برنامج التنمية الخماسي (2010_2014) خصص للبحث العلمي وحده حوالي 100 مليار دينار جزائري.²⁰

إلا أنه رغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، والتي تطورت عما كانت عليه، تبقى غير كافية، فنسبة 01 % لا تستجيب للمعايير العالمية حيث المعدل العام الدولي يبلغ 03%، وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح ما بين 4% و4.3%، كما أن المصادر المالية في الجزائر تعاني

من التسيير البيروقراطي . وأما عن مصادر التمويل فنلاحظ في الدول المتقدمة تكاثف مصادر متعددة مع الحكومات لتمويل البحث العلمي مثل قطاع الأعمال و الصناعة، كما يقوم القطاع الخاص بدور مهم للغاية في تمويل وتنفيذ نشاط البحث والتطوير ، وأما ما يلاحظ واقعيا عن عملية التمويل في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة أن الدول لا زالت تتحمل الأعباء التمويلية كاملة بنسبة % 90.16 في ظل غياب دعم واضح ومدروس للقطاع الخاص والمجتمع المدني ، أما التمويل من خلال القطاعات التنموية، والتمويل الأجنبي من خلال المؤسسات الدولية والاقليمية محدود جدا، فقد بلغ نسبة % 9.84.

ومع ذلك كله يمكن القول أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال التعليم العالي والبحث العلمي أحدثت تنمية على المستوى الفردي والشخصي، ولم تؤد إلى التنمية الشاملة والمتوازنة في كافة قطاعات المجتمع، بحيث نجد أنفسنا أمام تحسين وارتقاء مواقع وأدوار هؤلاء الأفراد لمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، يقابله ركود تنموي لم تنتقل فيه التنمية إلى المجتمع الشامل الذي ظل عاجزا على استيعاب وإدماج الجامعيين والمكونين في سوق العمل، وهي الحلقة التي تظل عائق للمشاركة في الفعل التنموي جراء مركزية هذه العملية في الجزائر، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في التخلص التدريجي من هذه الصيغة مع نظام (L.M.D) بإطلاق مبادرات للشباب الجامعي-خصوصا في التخصصات العلمية والتقنية- لإنشاء مؤسسات ومشاريع استثمارية خاصة بهم، وبالتالي نجد أنفسنا أمام مفارقة ومعادلة صعبة هل بذلك نساهم في عميلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أم نمي البطالة والتخلف في الجزائر²² . وبالتالي هناك جهود تبذل، ولكن العوائق أكبر.

المحور الثالث: تحديات الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تواجه الجامعة عدة عوائق وصعوبات موضوعية لقيام بدورها التنموي في المجال الاقتصادي، وذلك لمجموعة من العوامل التي تنصرف إلى وجهين، يتعلق الوجه الأول بخصوصيات الجامعة نفسها، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التأثيرات التاريخية الصانعة لخصوصية الجامعة الجزائرية والمتمثلة في إعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر ، فلقد سعت الدولة إبان السبعينات لتكوين إطارات تقوم بمهمة ترويح مشاريع الثورة الاشتراكية التي تبنتها البلاد آنذاك، كما شهدت في فترة الثمانينات اضطرابات تمثلت في ظهور معارضة طلابية يسارية وإسلامية وبربرية، وفي فترة التسعينات عانت الجامعة الجزائرية من مخلفات العشرية السوداء، ولقد مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة في البلاد ومنها الجامعات ففي هذه الفترة تم

اغتيال عدد لا بأس به من أساتذة الجامعات والإداريين وكذا الطلبة، ما دفع الكثير منهم للهجرة للخارج للنجاة بالنفس... وانجر عن هذه الوضعية خاصة في الجانب العلمي ما يلي :

- نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجالات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية²³ ،
- قلة تسجيل براءات إختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية ،
- غياب سياسة معقولة لتشجيع البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى غياب التنسيق .²⁴

وبالإضافة إلى هذه التأثيرات على مستوى ودور الجامعة الجزائرية، تلقي كذلك مشكلة المناهج التعليمية هي الأخرى بظلالها المساهمة في تقويض دورها، حيث تعاني المناهج والمقررات التعليمية بالجامعة الجزائرية من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية، فهي عادة ما تكون غير قادرة على تغطية جميع المهارات الأساسية للتعلم لعدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع . إلى جانب انعدام التنظيم والتخطيط السليم للبرامج المتبعة في التعليم العالي والاعتماد فقط على النقل الحرفي لمقررات وبرامج مواد الدول المتطورة، والتي لا تتوافق ومستوى الطالب الجزائري وبيئته التعليمية، وهذا ما سعت إليه الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة،²⁵ وذلك بإدخال نظام L.M.D في مختلف التخصصات الجامعية²⁶، هذا النظام يعتبر غامض الملامح بالنسبة للطلبة والأساتذة، وهو في الأصل تجربة أوروبية والتي قد لا تتوافق مع طبيعة البيئة الجزائرية²⁷. بالإضافة لانعدام الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية، وعدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة، وضعف الكفاءة الداخلية (ارتفاع معدل التسرب) والكفاءة الخارجية (احتلال في تناسب مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل) ...²⁸ أما الوجه الثاني متعلق بالمؤسسات المنوطة بعملية التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن أن نوجز ذلك في النقاط التالية²⁹:

- ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية.
- ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الانتاجية.
- عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عن عدم اقتناعها بفائدة وجدوى الجامعة بالنسبة لها.
- ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية، وتفضيل الخبرة الأجنبية.
- انشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية، وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الانتاج المحلي.

- التطور المتسارع في بعض القطاعات الانتاجية من جهة، وضعف مساهمة الجامعة في التعامل مع المشاكل التي تنجم عن هذا التطور من جهة أخرى.
 - عدم ملائمة ومواكبة المناهج التعليمية لواقع القطاعات الإنتاجية.
- وفي ذات السياق يرى الخبير الاقتصادي الجزائري "بشير مصيطفى" في محاضرة نظمها جامعة تيارت تحت عنوان: "اندماج الطالب الجزائري في التنمية المستدامة"، أن ضعف العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية إنما يعزى إلى فقدان حلقة الوصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإلى اعتماد برامج التعليم بدل برامج المعرفة، وهو الأمر الذي حال دون توليف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل³⁰.
- كما أنّ المتمعن برؤية نقدية لواقع الجامعة الجزائرية ومدى إسهامها في التنمية يقف على مجموعة من النقاط التي تعرقل أو تؤجل عملية الاستفادة من مخرجات الجامعة والأبحاث العلمية في المشروع التنموي في الجزائر، وهو الأمر الذي يرجع في الأصل إلى طبيعة الخيارات الاستراتيجية في تسيير القطاع الجامعي، وفي فلسفة التنمية بصفة شاملة في الجزائر، وانطلاقاً من ذلك وتأسيساً عليه يمكن الإشارة إلى جملة من النقاط التي تمثل حجر عثرة أمام إيجاد دور محوري للجامعة الجزائرية في فلسفة التنمية سواء كعملية مجتمعية أو على مستوى صناعة القرار في الجزائر³¹:
- إرتباط الإقتصاد الوطني بنسبة 97% ببيع البترول، وبناء على هذا المؤشر لا يمكن الحديث عن أي دور للجامعة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا وجود لاقتصاد المعرفة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى صانع القرار في الجزائر.
 - عدم وجود الاستمرارية في برامج السياسات العامة، من خلال ضعف موقع الجامعة ضمن نطاق هذه السياسات، فضلاً عن ضبابية موقع الجامعة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر.
 - بقاء الجامعات في الجزائر تحت الوصاية السياسية، وعدم استقلاليتها من الناحية المادية والمنهجية، إضافة إلى قلة إن لم نقل انعدام مراكز البحث والتفكير، والتي تساهم بشكل كبير في دعم صانع القرار وتقديم الاستشارات السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى عدم وجود استراتيجية شاملة على غرار ما نجده في الدول المتقدمة.
 - ضعف ارتباط الجامعة الجزائرية بالمنظومة المعرفية التقنية الحديثة، والتي من شأنها المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، لأنه بغير توطيّن هذه التقنية أو الاستفادة منها في إطار الشراكة لا يمكن الحديث عن أي بحث علمي فعال ومجدي يساهم بشكل كبير في تطوير مخرجات الجامعة الجزائرية من جهة، ودعم التنمية من جهة أخرى.

المحور الرابع: التجارب الناجحة في تحقيق النهضة الاقتصادية بالشراكة مع البحث العلمي (كوريا الجنوبية نموذجا)

يشهد البحث العلمي في الجزائر والدول العربية عموما تديا وركودا كبيرا، وهذا وفق ما أشار إليه معهد المعلومات العلمية العالمي، فإن الوطن العربي الذي يبلغ مجموع سكانه 280 مليون نسمة خلال الخمس سنوات الأخيرة لم ينتج من الأوراق العلمية المنشورة سوى ما بين 00% و 0,3% بمجموع 0,3% مقارنة بحصة الإتحاد الأوروبي التي بلغت 37%، الولايات المتحدة الأمريكية 34%، دول آسيا والمحيط الهادي 21%، الهند 2,2%، وإسرائيل 1,3%، والتي يبلغ مجموع سكانها 6 مليون نسمة فقط وهو ما مكن الولايات المتحدة الأمريكية من الاستحواذ على ما نسبته 30 و 40% من حصة الاقتصاد العالمي³²، وهو ما يستدعي ضرورة الاحاطة بتجارب الدول الناجحة في جعل البحث العلمي والجامعات محطة انطلاقا لتطوير وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ولعل أهم مثال تقدمه في هذا الشأن هو نموذج كوريا الجنوبية³³ التي لازالت تواصل تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث العلمي وتوظيفه لخدمة التطور الاقتصادي، حيث أسست مجلس الرئاسة الاستشارية للعلوم PACST في أبريل 1999، لإجراء التنسيق الكلي بين العلوم المدرسة ووطنيا وسياسة التكنولوجيا، حيث يسهر بشكل رئيسي على تحقيق التوافق بين السياسات الكلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وعلى وضع أولويات برامج الأبحاث والتنمية الوطنية.

وبفضل الخطة التي اعتمدها الدولة تحت شعار "خطة طويلة المدى لتنمية العلوم والتنمية الوطنية" سنة 1999، وبفضل الاستثمارات المتواصلة في الأبحاث، والتي مثلت 2,91% من إجمالي الناتج المحلي لكوريا في نهاية عام 2002، تمكنت كوريا من أن تصبح إحدى الدول السبع المتقدمة تكنولوجيا³⁴. ضف إلى ذلك غيرها من الدول الرائدة كماليزيا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، هذه الدول التي تبنت فكرة التطوير العلمي كأولى اللبنات الأساسية وأهم الوسائل الرامية من خلالها للنهوض بالاقتصاد وتحقيق متطلبات التنمية على شتى الأصعدة والمستويات الأمر الذي يستدعي ضرورة الأخذ والانتهاج بمسيرة هذه الدول .

في سبيل تطوير الاقتصاد الوطني والإقليمي، يقترح المهتمين بالشأن الاقتصادي في كوريا الجنوبية بأنه على الجامعات أن تقوم بأداء دورين أساسيين، بالإضافة إلى الأدوار التقليدية ألا وهي التعليم والبحث، يتمثلان في المساهمة المباشرة في إنشاء الشركات ونقل التكنولوجيا، فضلا عن المساعدة التقنية والمساهمة

غير المباشرة من خلال تطوير قدرات الابتكار الوطنية والإقليمية، وتحليل الاقتصاد الإقليمي، وتطوير معايير الابتكار من الانفتاح، والثقة، والتعاون.

وفي هذا السياق يساهم الباحثون الجامعيون في كوريا في التنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة الرئيسية التالية والقائمة على المعرفة: تطوير منتجات جديدة، وخلق فرص العمل؛ توسيع القدرات الوطنية والإقليمية التي لها علاقة بإمكانية الحصول على خدمات إدارية محترفة، مصادر رأس المال، التسويق وشبكات التوزيع، تحسين نوعية المعيشة، وهلم جرا؛ تقييم الاحتياجات والفرص المتاحة في السوق؛ التأكد من تطبيق سياسة عامة داعمة للبيئة سواء بين المواطنين أو المسؤولين؛ تطوير منظمات مرنة وصناعات قادرة على التغيير المستمر؛ تطوير الشبكات الاجتماعية وموارد رأس المال البشري؛ تشجيع ثقافة التبادل، الابتكار والثقة³⁵.

تعتبر جامعة كيونغ بوك الوطنية Kyungpook National University أكبر أربع جامعات التي تقع ضمن حدود دايجو ميتروبوليتان سيتي Daegu Metropolitan City في كوريا الجنوبية، وقد بدأت جامعة كيونغ بوك الوطنية تهتم بالتنمية الاقتصادية أواخر التسعينيات، حيث باتت مفاهيم مثل المساهمة والتعاون مع الصناعات المحلية والإقليمية مستهدفة من قبل برامج التعليم في الجامعة³⁶.

وتتألف جامعة كيونغ بوك من 16 كلية، التي يمكن لها أن تساهم بطريقة مباشرة في التنمية الاقتصادية، مثل كلية الهندسة، كلية الطب، كلية الهندسة الإلكترونية وعلوم الحاسب الآلي، وكلية العلوم الطبيعية. وبعدها تم تعيين هذه الجامعة كجامعة متخصصة في مجال الهندسة الإلكترونية والكهربائية عام 1973، فإن جامعة كيونغ بوك تتلقى دعماً هائلاً من قبل الحكومة الكورية للترويج لقسم الهندسة الإلكترونية والكهربائية، إذ يمكن تعداد في كل سنة أكثر من 400 مترشح للباكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه في الهندسة الإلكترونية وعلوم الحاسوب. وهو ما يؤثر لا محالة بالإيجاب على تنمية اقتصاد البلاد³⁷.

وفي ذات السياق يمكن في هذا الإطار استدعاء المقارنة للتعرف على الهوة والفجوة التي تعيشها الدول العربية في مجال البحث العلمي مقارنة بدولة ناشئة ككوريا الجنوبية في العقدين الأخيرين، بحيث وفي مجال مؤشر الموارد البشرية الذي يعد من المؤشرات الدالة على أوضاع وآفاق ودور منظومة البحث والتطوير في المجتمع والاقتصاد، نجد من الدلالات الواضحة التي نشير لها في هذا المضمار فيما يخص ارتفاع مؤشر عدد الباحثين لكل مليون نسمة، فمن حوالي 650 (في مصر وتركيا) إلى ما يتجاوز 4500 في كوريا الجنوبية، أي أكثر من 7 أضعاف، وهو الدليل الكافي بتفسير تقدمها التاريخي الذي حققته باعتمادها سياسة وطنية

ترتكز على تطوير الموارد البشرية الكفوءة في سبيل بناء اقتصاد وطني قائم على أسس ثابتة من الإبداع والمعرفة العلمية³⁸.

من المؤكد أنه لا يمكن استنساخ تجربة كوريا الجنوبية بحذافيرها ومحاولة تطبيقها والأخذ بها في الجزائر، ذلك أن الظروف والتطورات والسياسات تختلف من بلد إلى بلد آخر غير أن الموقع الجغرافي لهذا البلد والسياق التاريخي ونقص الموارد والإمكانيات الطبيعية يجعل منه تجربة فريدة يمكن للدول العربية عامة والجزائر خاصة الاستفادة منها فيما يخص الاهتمام بالبحث العلمي ودوجه لخدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة في ظل تجربة الجزائر منذ الاستقلال مع الاقتصاد الريعي، ويمكن أن نحدد مجموعة من المحاور يمكن للجزائر الاستفادة منها وتفعيلها، وذلك في³⁹:

دور الدولة: لعبت الدولة دورا كبيرا في تفعيل دور الجامعة والبحث العلمي في التنمية الاقتصادية في كوريا، وذلك وفق إرادة سياسية تعتمد على التخطيط البعيد المدى الذي يتواءم والبيئة الإقليمية التي تتواجد فيها هذه الدولة، لتعمل على تقوية نفسها بسلاح بناء مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة للتكيف مع التحديات الداخلية ومواجهة الخطر الشمالي ومنع تكرار تجربة الاستعمار الياباني.

التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص: لا شك أن التجربة الكورية أظهرت بشكل واضح مدى التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويعود الفضل في ذلك إلى العلاقات التي نسجها البيروقراطيون مع الشركات الكبرى من خلال عملية التنسيق بين الأبحاث العلمية والشركات الصناعية، وبالتالي ربط مخرجات الجامعة بالسوق المحلية والعالمية. وتعود هاته النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي الحاملين للشهادات محلية وأخرى من الخارج من جامعات رائدة على المستوى العالمي، وقد كانت لهم رؤية اقتصادية واضحة بغية حل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر في بلدهم، ومن هؤلاء تشكل مجلس التخطيط الاقتصادي ومكتب التنسيق والتخطيط وزارتي المالية والتجارة، وعملوا على إنشاء وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة.

الاهتمام بالبحث العلمي: عملت كوريا الجنوبية على سن ترسانة كبيرة من القوانين والتشريعات لتشجيع البحث العلمي، فضلا على الإنفاق الكبير على الجامعات ومراكز البحث العلمي، كما تم إنشاء العديد من الهيئات المختصة لتنسيق البحوث وتفعيلها في الميدان الاقتصادي وخلق الثروة، بحيث تحوز على نسبة كبيرة من العلماء، وتعد من بين الدول المتطورة جدا في المجال التقني والتكنولوجي بجزائرها على عديد براءات الاختراع، وهي بذلك قوة منافسة في مجال تقنية المعلومات.

الاستثمار في العامل البشري وتنميته: من بين نقاط القوة التي ركزت عليها كوريا في هذا الجانب هو الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية قدراته وإعطائه الفرص للإبداع، وهو العامل الذي راهنت عليه في ظل غياب الموارد الطبيعية ونقص رأس المال، وضيق المساحة، بحيث أولت الاهتمام إلى التعليم والتدريب والتكوين المهني، بحيث ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم 2.5% سنة 1952 لتصل إلى أكثر من 23% من إجمالي الميزانية العامة للدولة 1980، كما ركزت على العلوم والتكنولوجيا بحيث بلغ عدد الطلبة أكثر من 70% من مجموع الطلبة في الشعب التقنية والعلمية، هذا مع تشجيع البعثات العلمية إلى الخارج خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي تظهر بصمتها في هذا البلد بشكل جلي وواضح، نظرا للتجربة التاريخية التي جمعت البلدين.

البيئة الدولية والتحول العالمية: لا ينكر أحد استفادة كوريا الشمالية من حليفها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استفادت بشكل واضح منها كما أشرنا إليه آنفا، فضلا على أنها استغلت التحولات العالمية بغية تقوية البيت داخليا من خلال العمل على بناء مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة من خلال الاهتمام الجلي بالبحث العلمي الذي يساهم لا محالة في بناء "اقتصاد المعرفة"، والتخلص من التبعية التكنولوجية للخارج، وهو ما يمكن للجزائر أن تستفيد منه من خلال الشراكة مع الدول الرائدة في هذا المجال على الأقل كمرحلة أولى.

المحور الخامس: نحو تفعيل العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية في الجزائر:

تحتاج الجامعة الجزائرية لإنعاش وإعادة بعث العلاقة بينها وبين مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية التكيف مع المستجدات الدولية والوطنية، ومسايرة مختلف التطورات العلمية الحاصلة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تكامل وتعاون مختلف الفاعلين (الحكومة، الجامعة، القطاع الخاص)، كما تتوقف عملية تفعيل هذه العلاقة على جملة من الاستراتيجيات، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية، بحيث يتم القيام بإجراء دراسات واسعة ومعقدة عن الدراسات المتطورة التي تدرس في الجامعات العالمية وإدخال الطرق والمناهج الجديدة في الدراسات، وذلك من خلال تطابقها ومتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن قابلية تطبيقها على أرض الواقع، ومدى الاستفادة منها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية⁴⁰.

- تبني فكرة إعادة إختراع الجامعة، ولعل أهم مبادئ الفكرة انتقال الجامعة من مرحلة التحديف (تقديم الخدمة) إلى مرحلة القيادة، ومضمون ذلك إحداث تغيير جوهري في رسالة الجامعة

وأهدافها التي عادة ما تشير إلى قيامها بمهمة التعليم، والتي تتراوح ما بين تزويد طلبتها بالمعارف والمهارات، إلى قيامها بدور ريادي في بيئتها، مضمونه كسب المنافسة، إلى جانب التأثير في توجهات مجتمعها، وكذا الانتقال من الأنساق البيروقراطية في العمل إلى أنساق المشاركة وفرق العمل، وحسبنا في العمل الأكاديمي والعلمي ما ينسجم تماما مع تداعيات وتطبيقات هذا الاتجاه، سواء في تنفيذ المسابقات والمحاضرات والبرامج الدراسية وإجراء البحوث وتنفيذ المشروعات والتأليف أو غيرها من أنشطة جامعية، تمارسها الكليات بصورة جمعية الأمر الذي يكسبها النضج والرصانة.⁴¹

- السعي إلى إقامة كيانات جامعية متطورة تستجيب لحاجات المرحلة التحولية الراهنة التي يعيشها العالم (اقتصاد المعرفة والتطور الهائل في المجال التقني والتكنولوجي) من جهة، والاستجابة لمتطلبات التنمية من جهة أخرى.
- ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لدعم التعليم والأبحاث العلمية وإنشاء مراكز البحث في شتى المجالات، والعمل على أن تكون فعالة وتستجيب لواقع التنمية في الجزائر، بدل أن تبقى هذه البحوث العلمية في إطارها النظري أو حبيسة المكتبات دون استغلالها في عملية التنمية.
- ضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وضرورة ربطها مع المؤسسات الاقتصادية، من خلال تقديم الحلول والاستشارات، والاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة.
- ضرورة إقامة وتكثيف المنتقيات العلمية التي تجمع بين الجامعة وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والسلطات المحلية بغية خلق جو من التنسيق وتفعيل الاتصال بين مختلف هذه المكونات، تحقيقا للتواصل بغية تنسيق الجهود واستغلالها أحسن استغلال.
- ضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الاستفادة من الجانب النظري من طرف هذه المؤسسات، وكذلك الاستفادة الجامعة من فضاء هذه المؤسسات لقيام الطلاب بالبحوث الميدانية والتربصات، بغية تكوين إطارات جامعية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بإدراك هذا الاندماج بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية.

الخاتمة:

"إن إقامة مجتمع المعرفة⁴² في عموم الوطن العربي هي سبيل العرب للوجود الكريم، من موقع قدرة ومنعة، في عالم الألفية الثالثة". عبارة وردت في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 تحت عنوان: "نحو إقامة مجتمع المعرفة"⁴³، وانطلاقا من هذه الحقيقة لا يمكن للجزائر إلى السير والاتجاه في طرق إقامة مجتمع

المعلومات⁴⁴ ومجتمع المعرفة خدمة لأغراض التنمية، وهو الأمر الذي لا تقوم له قائمة إلا من خلال بناء المعرفة، والتي تقوم على خمسة أركان كما ورد في ذات التقرير:

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح .
- النشر الكامل للتعليم الراقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم مدى الحياة.
- تطوير العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الجزائري.
- تأسيس نموذج معرفي ينطلق من الخصوصيات الجزائرية، ليتماشى ومتطلبات التنمية المحلية والوطنية على حد سواء.

تأسس على ما سبق بيانه وتفصيله ليس أمام الجزائر في عالم المعرفة والتحويلات التقنية الكبيرة والمتسارعة وبألفية وصفة "بألفية المعرفة" إلا الاهتمام بالجامعة وبالبحث العلمي، وإعطائها الأولوية في مخططاتها الاستراتيجية، وضمن سياستها العامة للارتقاء بالبحث العلمي، وتسخيرها في خدمة المجتمع، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الشاملة والمتوازنة، ومن ثم التنمية الإنسانية المستدامة.

الهوامش:

¹ <http://www.merriam-webster.com/dictionary/university> .

² Claude Lessard, « Modèle d'universités et conceptions de qualité : pour une université plurielle et capable d'en témoigner », rapport présenté au Conseil Supérieur de l'éducation, le 29 Novembre 2012, pp. 3-4.

³ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقتراعات، والأدوات، ط.4، الجزائر: دار هومة، 2002، ص ص 26-27.

⁴ زرار العياشي، سفيان بوعطيط، " الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (396)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2012، ص 112. نقلا عن: زويلف مهدي وأحمد الطروانة، تحسين منهجية البحث العلمي، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 1998، ص ص 23-25.

⁵ <http://www.whatiseconomics.org/economic-development> accessed on: 2-5-2015.

⁶ <http://study.com/academy/lesson/what-is-economic-development-definition-examples.html> accessed on: 2-5-2015.

⁷ عدنان مرزوق، "المقاربة بالكفاءات كأسلوب لدعم التعليمية في الجامعات الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (08)، جامعة غرداية، 2010، ص 138.

⁸ عمار بوحوش، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، ج2، ط1. بيروت: دار الغرب الاسلامي، ص ص 633-634.

⁹ زرزار العياشي، سفيان بوعطيط، مرجع سابق الذكر، ص114.

¹⁰ نفس المرجع، ص115.

¹¹ في هذا الإطار تحتل الجزائر المرتبة 93 في مؤشيرة التنمية البشرية لعام 2014. في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، "المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر". نيويورك: الأمم المتحدة، 2014.

¹² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، "مشاركة الناس". نيويورك: الأمم المتحدة، 1993، ص3.

¹³ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن، ص 20.

¹⁴ فيما يخص سياسة البحث العلمي بالجزائر منذ الاستقلال إلى وقت قريب (بعد سنة 2000)، أنظر في ذلك: دليلة خينش، "سياسة البحث العلمي في الجزائر: الأهداف والنتائج"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (22)، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جوان 2011، ص 73-88.

¹⁵ عبد القادر سعيد عبيكشي، فرقاني فتيحة، "إسهام الجامعة الجزائرية في التنمية، قرار سياسي أم حاجة اقتصادية؟"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: "تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية"، جامعة زيان عاشور بالحلقة، الأربعاء 20 ماي 2010، ص 31.

¹⁶ في هذا الإطار يمكن القول أن النخبة الجامعية أصبحت مهمشة نتيجة الابتذال الذي عرفه وضع خريجي الجامعات، بحيث أصبحت أدوارها تقريبا تقتصر على وظيفة التعبئة وتم إبعاد الجامعيين عن مراكز القرار السياسي، وهو ما يؤكد عليه الباحث السوسولوجي الجزائري "علي الكنز"، فقبل الاستقلال وفي سنواته الأولى ومن جراء نذرهم كان خريجو الجامعة مطلوبين كثيرا من مثلي السلطة على المستوى المحلي أو المركزي، فضلا على أن هذا الاقتراب من السياسي فأنهم كانوا (مسيئين) وينظرون لهذا البعد السياسي كامتداد طبيعي لوظيفتهم في المشاركة في القضايا الوطنية، وهو ما أعطى للجامعة هبة آن ذاك لدرجة كما يؤكد عليه علي الكنز أن أصحاب الشرعية التاريخية كانوا في بعض الأحيان في الحاجة للدخول للجامعة للحصول على هذه (الشرعية الجامعية) والتي أضحت ضرورية للعمل السياسي، وهو ما يجعلنا نتقل من لعب دور المساهم والحرك لهذه النخبة إلى توظيفها من مراكز القرار السياسي واستدعائها في الاستحقاقات التعبوية، باختصار إنهم مجرد موظفين، وحسبنا في ذلك أن النظام الاقتصادي الريعي ساهم بشكل كبير في تعميق هذه الوضعية. لتفاصيل أكثر حول ذلك أنظر: علي الكنز، حول الأزمة: 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، الجزائر: ذاكرة الأمة، 2015، ص 39-68.

¹⁷ عبد القادر سعيد عبيكشي، فرقاني فتيحة، مرجع سابق الذكر، ص 31-32.

¹⁸ ليلي بداوي، "دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مداخلة منشورة في كتاب الملتقى الوطني حول: "آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية"، جامعة الجزائر 1، أيام 23-24-25-26 أبريل 2012،

ص220. متوفر على الرابط التالي: http://www.univ-alger.dz/univ_ar/images/pdf/1.pdf

¹⁹ محمد صادق اسماعيل، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضوا ولماذا تراجعنا، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2014، ص 81.

²⁰ كريم زمران، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (07)، الجزائر- خنشلة: المركز الجامعي، جوان 2010، ص 203-209.

وراجع كذلك: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010، ص 05. متوفر على الرابط: www.algerianembassy.kuwait.com/ar//tourisme/prog2010-2014pdf

²¹ محيا زيتون، التجارة بالتعليم العالي في الوطن العربي، الاشكاليات و المخاطر و الرؤية المستقبلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 110. ويمكن الرجوع أيضا للمقال الذي هو خلاصة هذا الكتاب: محيا زيتون، التجارة بالتعليم العالي في الوطن العربي، الاشكاليات و المخاطر و الرؤية المستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد (413)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية، ص 10-36.

²² نفس المرجع، ص 221-222.

²³ يمكن الإشارة في هذا الصدد أن بعض الجامعات والمراكز البحثية العربية بادرت إلى إصدار مجلات علمية ضمن الشروط العالمية للنشر الموثق، ولكنها لاتزال في بداياتها، وتحتاج لتراكم كمي ونوعي لتثبت طابعها العلمي العالمي المميز، وضمن هذه الحركية فإن البحوث الموثقة في الجزائر بلغت 363 بحثا سنة (1996)، 484 بحثا (2000)، 1123 بحثا (2005)، و (2154) بحثا سنة 2008. ومع ذلك تبقى هذه الأرقام ضعيفة جدا مقارنة بأوروبا أو شمال أمريكا، اليابان، الصين، الهند، وكوريا الجنوبية، فضلا على أن المجالات الجزائرية ليست في أحسن أحوالها، فهي تعاني من عدم انتظام الصدور بسبب مشاكل الطبع والعراقل البيروقراطية والمالية، وغياب التحكيم المستقل والموضوعي، فضلا على اغراقها بنشر وقائع الندوات والملتقيات العلمية بدون تحكيم، إضافة إلى عدم الاستشهاد ببحوثها، وهو ما يؤدي إلى عدم الاعتراف بمصداقية بعضها في الترقية الأكاديمية للباحث أو الأستاذ الجامعي، وهي النقطة التي زادت واقع البحث العلمي سوءا وتعقيدا في الجزائر. لتفاصيل أكثر أنظر: مؤسسة الفكر العربي، "البحث العلمي في الوطن العربي: مؤشرات التخلف... ومحاولات التميز"، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط 1، 2010، ص 34-37.

²⁴ كبار عبد الله، "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (16)، جامعة قاصدي مرباح بوقرلة، سبتمبر 2014، ص 303.

²⁵ محمود سمالي، "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين نوعية التعليم العالي بالمؤسسة الجامعية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (16)، جامعة فرحات عباس- سطيف: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية سابقا، ديسمبر 2012.

متوفر على الرابط التالي: <http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/378/semayeli.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

²⁶ في الحقيقة أن نظام الأملدي (LMD) جاء في سياق البيئة الأوروبية، وخدمة للحركية التي تمتاز بها الشعوب الأوروبية، وكذا الاقتصاديات الأوروبية، وذلك بوجود كم هائل من المصانع والسرعة الكبيرة في تنفيذ الأعمال، وهو النظام الذي جاء

ليتماشى مع هذه الحركية، فضلا على ارتباط الجامعة الأوروبية بالقطاع الخاص مباشرة، وبالإسقاط على الجزائر فإن البيئة تختلف كلية وحذريا.

²⁷ عدمان مريزق، مرجع سابق الذكر، ص 146.

²⁸ محمود سمالي، مرجع سابق الذكر.

²⁹ زرار العياشي، سفيان بوعطيط، مرجع سابق الذكر، ص 117.

³⁰ بشير مصيطفي، "الموارد الجامعية رهان الافلاح الاقتصادي في مواجهة الأزمة، موقع جريدة السلام (2015.02.02)، متوفر على الرابط التالي:

<http://essalamonline.com/ara/permalink/42051.html> (2015.05.04)

³¹ عبد القادر سعيد عبيكشي، فرقاني فتيحة، مرجع سابق الذكر، ص 35.

³² كبار عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 302.

³³ تقع جمهورية كوريا، المعروفة عموما بكوريا الجنوبية، وهي دولة شرق آسيوية، في النصف الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، إذ تحدها من الشمال كوريا الشمالية، في حين تتموقع الصين إلى غربها عبر البحر الأصفر، واليابان إلى جنوبها الشرقي. يبلغ تعداد سكان كوريا الجنوبية حسب إحصائيات سنة 2015 حوالي 50.6 مليون نسمة، مع الإشارة إلى أن ما يقرب نصف سكان كوريا الجنوبية يعيشون بالقرب من العاصمة سيول Seoul التي تعتبر ثان عاصمة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم. تقدم اقتصاد كوريا الجنوبية بشكل سريع منذ الخمسينيات ليحتل المرتبة 12 عالميا، كما تعتبر من أكثر البلدان رقمنة وتقدما من الناحية التكنولوجية في العالم. هذا وتشترك كوريا الجنوبية في تقاليدها الثقافية مع كوريا الشمالية، بيد أن كلا الكوريتين طورتا أشكالا متميزة من الثقافة المعاصرة منذ تم تقسيم شبه الجزيرة عام 1945. أنظر على التوالي:

موقع المكتب الوطني للإحصائيات في كوريا الجنوبية، <http://kostat.go.kr/portal/korea/index.action>

موقع حكومة كوريا الجنوبية، <http://www.southkoreagovernment.com/index.htm>

³⁴ عبد الرحمان بن سانية، "قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (11)، جامعة غرداية، 2011، ص 77.

³⁵ Jong Han Kim, "The role of universities in the regional economic development in Korea", terminal project Presented to the Department of Planning, Public Policy & Management of the University of Oregon in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Public Administration, June 2008, pp3-4.

³⁶ Ibid p16.

³⁷ Ibid, p17.

³⁸ مؤسسة الفكر العربي، "البحث العلمي في الوطن العربي: مؤشرات التخلف... ومحاولات التميز"، مرجع سابق الذكر، ص 30-32.

³⁹ عبد الرحمن المنصوري، "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2013، ص 1-9. متوفر على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/issues/2013/06/201362411828829138.htm>

⁴⁰ شعباني مالك، " الجامعة والتنمية: تأثير أم تأثير؟"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(4)، جامعة محمد خيضر - بسكرة، جانفي 2009، ص 15-16.

⁴¹ بسمان فيصل محجوب، "إعادة إختراع الجامعة - مدخل استشرافي"، المؤتمر العربي الأول حول: إستشراف مستقبل التعليم، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص 23-24 .

⁴² تعرف الموسوعة العربية للمجتمع المعلوماتي مجتمع المعرفة بالقول: "هو مجتمع تتاح فيه الاتصالات العالمية، وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما توزع توزيعا واسعا، والتي تصبح فيه المعلومات لها تأثير على الاقتصاد".

⁴³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، " نحو إقامة مجتمع المعرفة". نيويورك: الأمم المتحدة، 2003.

⁴⁴ مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يتبنى تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير، وهو امتداد للمجتمع الصناعي، فأَيّ دولة رائدة صناعيا مزدهرة تكنولوجيا. كما يعرف أيضا هذا المصطلح صراع التسمية ويجذب اسم مجتمع المعرفة مكان مجتمع المعلومات غير أنه فيه اختلاف بين المصطلحين فمجتمع المعلومات هو الذي يؤسس مجتمع المعرفة. فضلا على أنّ الكثير يرفض ربط مجتمع المعلومات بالرقمنة فقط، ولكن يسندونه إلى محاور أخرى كالعلم والتواصل والمعرفة وخاصة التواصل. بي: Éric George , En finir avec la « société de l'information » ?, tic&société [En ligne], Vol. 2, n° 2 | 2008,p1 .

<https://ticetsociete.revues.org/497>